وصف محادثاته في موسكو بأنها «ذات أهمية قصوى»، وقال ان العلاقات مع الاتحاد السوفياتي مبنية على الثقة المتبادلة والتفاهم والصداقة العميقة المتزايدة[٥٤]. وثمة مؤشرات أخرى على نجاح الزيارة، أولها جدول الاعمال الذي حدّده عبدالمحسن ابو ميزر في «البحث في آخر تطورات الاوضاع في المنطقة، في ضوء احداث لبنان، واتفاقية سيناء، واستمرار التآمر الامبريالي ـ الصهيوني على المنطقة العربية»[٥٥]، وكلها مواضيع لا تحتمل خلافاً كبيراً في وجهات نظر الفريقين. وثانيهما، ما قاله فاروق القدومي تعقيباً على نتائج الزيارة التي كانت برأيه «أكثر صراحة وأكثر تفصيلاً وأكثر تحديداً للمطالب». وقال «لقد نزلنا، بالفعل، بالنسبة لهذه المسألة، منزلة هامة، لأننا بدأنا نبحث التفاصيل في توقعاتنا في المستقبل القريب». واستطرد في القول «مفهوم، ان هذه الزيارة كانت هامة لأنها تناولت التفاصيل، وتناولت المراحل وتحديد مهامنا في هذه المراحل، والتنسيق من أجل الحفاظ على التضامن العربي، لأنه قوة القضية الفلسطينية وتصفية النزاعات العربية ودفع القوى العربية الى ان تلعب دوراً أكثر فاعلية في هذه المرحلة، وتصفية نزاعاتها المحلية، لأن ذلك عامل هام، فضمن هذه التطورات، بالفعل، بحثنا وناقشنا مجمل العلاقات الفلسطينية والعربية مع الاتحاد السوفياتي، وكانت النتائج هامة جداً، وفي الوقت نفسه، ايجابية»[٥٦].

ومن الجانب السوفياتي، كتبت مجلة «نيو تايمز» في أواخر العام ١٩٧٥، مقالاً حول نهج موسكو الدبلوماسي في الشرق الاوسط تحت عنوان ذي دلالة: «آن الأوان لتسوية في الشرق الاوسط». وبعد ان انتقد الحلول الجزئية والثانوية التي تتم «بشكل اتفاقيات منفردة»، وصفها بأنها لا تكفي لحل الامور الرئيسة، شدّد على الاقتراح السوفياتي لعقد مؤتمر جنيف من جديد، وركّز، بصفة خاصة، على الدور الذي تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية في مثل هذا المؤتمر، وعلى «الاعتراف الدولي الواسع النطاق بها»، وعلى حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في تقرير مصيره وانشاء دولته. ولهذا الامر أهمية خاصة اذا ما تمّ ربطه بالاقتراح السوفياتي لعقد مؤتمر جنيف في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، وبالبيان السوفياتي ـ الكويتي المشترك الذي أُصدر في اثر زيارة وزير الخارجية الكويتية، الشيخ صباح الاحمد الصباح، لموسكو، في السادس من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥ ونشرته صحيفة «برافدا» ومجلة «موسكو نيوز» في الاسبوع التالي للزيارة، فقد تضمّن البيان فقرة ركّزت على «ان الجانبين يعلنان دعمهما الكامل لنضال الشعب العربي الفلسطيني المشروع، كما يؤكدان، من جديد، ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ـ وهي الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب ـ على قدم المساواة في جميع الجهود المبذولة لحل النزاع في الشرق الاوسط، بما في ذلك، مؤتمر جنيف للسلام». وهذه الفقرة، بالاضافة الى اعادة تأكيد الموقف السوفياتي الجديد من مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف، تضمّنت أول اعتراف رسمي سوفياتي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني[٥٧].

وبالطبع، لم تظهر سياسة الاتحاد السوفياتي، ازاء منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الدرجة من الوضوح، لولا تضاؤل نفوذه في العالم العربي وتضاؤل قدرته على التأثير في مسار التسوية ومكانته الاستراتيجية في المنطقة ازاء الولايات المتحدة الاميركية. وكما رأينا سابقاً، فان الضعف الذي انتاب مفاصل السياسة السوفياتية جاء، أساساً، من ثلاثة تطوّرات وقعت في خلال العام ١٩٧٥: أولها، اتفاقية سيناء مع ما رافقها من ابتعاد مصر من دائرة النفوذ السوفياتي والتقارب مع الولايات المتحدة الاميركية. وثانيها، التورط المتزايد لكل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية الحليفين الاكثر وثوقاً للسوفيات في المنطقة، في مستنقع الحرب اللبنانية التي كانت تبدو، حتى ذلك الحين، بلا نهاية.